

## هل يعين دي ميستورا في منصب المبعوث الأممي للصحراء المغربية

وأكدت مصادر مطلعة أن المغرب لا يزال يدرس إمكانية الموافقة على هذه الشخصية، خصوصا وأنه أوروبي يملك خبرة في مجال الوساطة في النزاعات الدولية. وسبق لستيفان دوجاريك، الناطق الرسمي للأمين العام للأمم المتحدة، أن أكد أن البحث عن شخصية مناسبة لتولي منصب مبعوث شخصي أممي إلى الصحراء لا يزال متواصلا، وأن سبب تأخر تعيين المبعوث لقرابة السننتين "ليس بسبب عدم محاولة الأمين العام، بل يتعلق ذلك بشكل خاص بصعوبة العثور على الشخص المناسب لتولي هذه المهمة".

ووجد غوتيريش صعوبة في تعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة للصحراء المغربية من أجل استئناف العملية السياسية، بعدما رفضت جبهة البوليساريو الانفصالية بإبها من الجزائر كلا من رئيس الوزراء الروماني السابق بيترى رومان، ولويس أمادو وزير خارجية البرتغال السابق خلفا للالمانى هورست كوهلر.

وتجدر الإشارة إلى أن السفير المغربي لدى الأمم المتحدة عمر هلال وجه رسالة إلى أعضاء مجلس الأمن الدولي قبل أيام متبقية من انعقاد جلسة البوليساريو بمواصلة "عرقلة العملية السياسية للأمم المتحدة"، بعد أن رفضنا في أقل من ثلاثة أشهر اقتراحين بتعيين المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء.

**المغرب لا يزال يدرس إمكانية الموافقة على تعيين دي ميستورا في هذا المنصب، خصوصا أنه يملك خبرة في النزاعات الدولية**

ودعا قرار مجلس الأمن رقم 2548 إلى تعيين مبعوث شخصي جديد في أقرب الأجل.

كما دعا الصحاح أحمد باريكلا السكرتير الأول لحركة "صحراويون من أجل السلام" المشقة عن البوليساريو، المجتمع الدولي إلى دعم الجهود الرامية إلى تعيين مبعوث شخصي جديد للصحراء، وحث "جميع الأطراف على الانخراط في الدينامية الإيجابية التي يحاول الأمين العام للأمم المتحدة ضجها في هذه القضية.

ويتوقع مراقبون أن يبدأ المبعوث الجديد من حيث انتهى سلفه مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي نتجت في الآونة الأخيرة وأهمها سيطرة القوات المسلحة المغربية على معبر الكركرات واعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على صحرائه ودعمها لمبادرة الحكم الذاتي.

وبرأي الفلاح فإن مبادرة الحكم الذاتي تمثل سقف أي مفاوضات سياسية بعد تعيين المبعوث الأممي، وهذا ما يتفق حوله المغرب والولايات المتحدة، مستنجا أنه على هذا الأساس سيكون قرار مجلس الأمن المرتقب يوم 29 أكتوبر المقبل نقطة تحول مفصلية في طريق تسوية نهائية لنزاع الصحراء المغربية المقتعل إذا ما نجحت واشنطن الماسكة بقلم مسودة القرار الأممي في تضمين القرار للمغرب الأطراف إلى مفاوضات سياسية تحت سقف الحكم الذاتي.



دي ميستورا المرشح الأوفر حظا

محمد ماموني العلوي

الرباط - تتحرك واشنطن لتسريع اختيار مبعوث خاص جديد للأمم المتحدة للصحراء المغربية بعدما ظل هذا المنصب شاغرا منذ مايو 2019 أعقاب استقالة المبعوث الأممي الألماني السابق هورست كوهلر.

وكشف الموقع الإخباري الأميركي "أكسيوس" أن كلا من وزير خارجية الولايات المتحدة أنتوني بلينكن ونظيره المغربي ناصر بوريطة قد ناقشا قضية الصحراء في مكالمة هاتفية الجمعة.

وحسب الموقع أكد الطرف الأميركي عدم تراجع إدارة بايدن عن الاعتراف بسيادة المغرب على صحرائه، بالإضافة إلى تشديد وزارة الخارجية الأميركية على العمل مع المغاربة من أجل تعيين مبعوث جديد للأمم المتحدة إلى الصحراء لمحاولة استئناف المفاوضات بشأن مبادرة الحكم الذاتي المغربية.

وأكدت مصادر دبلوماسية لـ "العرب" أن المغرب يتطلع إلى العمل مع أي مبعوث تقترحه الدوائر المعنية أمميا، شريطة أن يتحلى بروية مفصلة لطبيعة النزاع ويتمتع بروح التوافق والمسؤولية، ولا يخرج عن المهمة التي أطرته قرارات مجلس الأمن الأخيرة باعتبار الجزائر الطرف الحقيقي في نزاع الصحراء.

وأشار رضا الفلاح أستاذ القانون الدولي إلى أن أهم ما يستهدف من هذا المعطى أولا، حرص إدارة بايدن على التنسيق مع المغرب من أجل تعيين المبعوث الأممي المقبل، ثم ثانيا التأكيد على أن المفاوضات السياسية بعد هذا التعيين لن تتم إلا في إطار مخطط الحكم الذاتي.

وأضاف في تصريح لـ "العرب" أن واشنطن ستولي مسألة تعيين مبعوث أممي جديد أهمية خاصة وستحرص على التنسيق مع المغرب من أجل هذا الغرض، وأن أفق التسوية سيتم عبر مفاوضات سياسية في إطار الحكم الذاتي الذي يحظى بإشادة دولية وأممية واسعة في مقابل تصب موقف الجبهة الانفصالية وراعتها الجزائر وتنشيتها غير الواقعي بخيار مستحيل التطبيق.

وتعليقا على الاتصال الهاتفي بين بلينكن وبوريطة يرى الفلاح أن هذا الاتصال جاء بعد ظهور عدة مؤشرات تؤكد أن إدارة بايدن لن تتراجع عن قرار الاعتراف بمغربية الصحراء وتؤكد حقيقة تنزله وفي مقدمتها ضم الخرائط الأميركية الرسمية للمغرب كامل التراب المغربي بما في ذلك الصحراء المغربية، إضافة إلى حذفها من لائحة التقرير السنوي للخارجية الأميركية حول وضع حقوق الإنسان وأيضا اتفاقية التعاون العسكري لمدة عشر سنوات بين البلدين.

ولا يزال منصب المبعوث الأممي للصحراء شاغرا منذ استقالة هورست كوهلر في مايو 2019 بعد أن نجح في جمع كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو على طاولة مباحثات في سويسرا في ديسمبر 2018 ثم في مارس 2019.

ويتم ترويج ترشيح ستيفان دي ميستورا الدبلوماسي الذي يحمل الجنسية السويدية والإيطالية من طرف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش لهذا المنصب.

وهنك المتظاهرون بشعارات من بينها "اطلقوا سراح ابنائنا ليصوموا معنا في رمضان"، وأدانوا "القضاء الخاضع لأوامر" السلطة.

ورفع متظاهر شاب لافتة كتب عليها "الشرطة في كل مكان، والعدل غائب".

## الدعوات لتسريع حملات التطعيم تخرج حكومة المشيشي

رئيس لجنة الصحة في البرلمان: نسعى لتلقيح 4 ملايين مواطن



الأزمة الصحية في تنام مستمر في تونس

وأردف رئيس اللجنة "عدد أسرة الإنعاش ارتفع إلى 380 سريرا بعد أن كان في حدود 90 سريرا إنعاش قبل الجائحة، فيما تجاوز عدد أسرة الأوكسجين الألفين بعد أن كان في حدود 400 سرير". وأشار إلى "وجود أخطاء اتصالية من الحكومة في التعامل مع الأزمة، بالإضافة إلى تأخر وصول اللقاحات"، لافتا "إلى أن هدف الحكومة لتلقيح من 5 إلى 6 ملايين شخص، وسنصل إلى ذلك قبل موفى السنة الحالية".

واستطرد زمال "وزارة الصحة بصدد القيام بدراسة نسبة مناعة الشعب التونسي، وتم أخذ عينات لـ 10 آلاف شخص، وتبين أن 30 في المئة من التونسيين يكتسبون المناعة من هذا الوعاء".

ووصف الصحاحي ما وقع مؤخرا بخصوص تلقي كبار المسؤولين لجرعات لقاح على حساب كبار السن والفئات الشعبية التي لها أولوية بـ "الفضيحة"، قائلا "ما وقع ضرب لما تبقى من الثقة في هذه الحكومة التي خرقت قواعد وضعتها، وهذا يعكس عدم وجود خطة".

وأضاف "كان يفترض أن تستيق الأمور وتتهيئ نفسها عوض الاستنجاد بالسلطات الجزائرية لجلب الأوكسجين للمصابين بالوباء خصوصا وأنه تترك وجود موجة ثالثة".

واستطرد "إذا واجهت البلاد موجة أخرى وارتفعت الأسعار وتم رفع الدعم على المنتجات سندخل في مرحلة صعبة مع حكومة ضعيفة".

وحملت أوساط سياسية مسؤولية تدهور الوضع الصحي إلى الطبقة الحاكمة المنهكة في الصراعات، فيما يقتضي أن يكون الملف الصحي على رأس أولويات السلطات.

وأكد عباشي الزمال رئيس لجنة الصحة بالبرلمان أن "تونس أعادت طلبا جديدا من لقاح فايزر بـ 2 مليون جرعة لنصل إلى إجمالي 4 مليون جرعة من اللقاح، مليون جرعة بين شهري مارس ويونيو و3 ملايين أخرى بين أشهر يوليو وأغسطس وسبتمبر القادمة".

وأوضح في حديث لـ "العرب" أن "مخزون البلاد وصل إلى 400 ألف جرعة، كما تم التعاقد مع مرفق كوفاكس لتوفير 4.5 مليون جرعة بعد وصول 180 ألف جرعة، فضلا عن 260 ألف أخرى من جرعات فايزر"، وقال إن "تنسيق اللقاح تحسن كثيرا واليوم وصلنا إلى أكثر من مليون 400 الف مواطن مسجلين لتلقي اللقاح".

وبخصوص الجدول القائم حول تلقي أعضاء الحكومة للقاح قال الزمال "ما يسمى بكبار المسؤولين تم إدراجهم في الأولوية الثالثة، وهذا أمر معمول به في كل دول العالم، ووزير الصحة صرح بتخصيص 10 آلاف جرعة لرئاسة الجمهورية".

ومع تسارع وتيرة تفشي فيروس كورونا والسلالة البريطانية، باتت أغلب أقسام مرضى كوفيد - 19 في المستشفيات في مستوى طاقة استيعابها القصوى في ظل مخاوف من انهيار النظام الصحي، وفق ما أعلن عنه مسؤولون في لجنة مكافحة فيروس كورونا.

وأوضح الزمال "لا يوجد إلى حد الآن نقص في الأوكسجين، والاستنجاد بالجزائر لتوفير المادة كان في إطار عملية استباقية للمرحلة القادمة، علاوة على وجود مخزون صغير من الأوكسجين، وكل ما يقال مجرد إشاعات أثارها بعض الأطراف".

تخرج الدعوات المتتالية للتسريع في وتيرة حملات اللقاح عقب الانتشار المقلق للوباء الحكومة التونسية التي تتعرض لانتقادات حادة بسبب بطء نسق اللقاح، وباتت حكومة هشام المشيشي مطالبة بإدارة أكثر نجاعة في مواجهة الأزمة الصحية بتوفير اللقاحات واتخاذ قرارات جذرية، فيما لم يستبعد المشيشي التجاء حكومته إلى الغلق العام للسيطرة على الجائحة.

خالد هادي

تونس - تعالي الأصوات المطالبة بتوسيع حملات التطعيم في تونس في الوقت الذي تترج فيه البلاد تحت أسوأ أزمة صحية بسبب ارتفاع عدد الإصابات بالوباء وانتشاره بشكل مقلق.

وفي حين تتعرض الحكومة لانتقادات حادة بسبب بطء نسق اللقاح، لم تستبعد حلولا جذرية لمواجهة التفشي السريع لكورونا في البلاد.

وقال رئيس الحكومة هشام المشيشي في مقابلة مع رويترز الجمعة إن الحكومة تأخذ في الاعتبار الوضع الاقتصادي الصعب للبلاد في قراراتها لإبطاء انتشار فيروس كورونا، لكنها لن تتردد في اتخاذ قرارات جذرية إذا أصبح ذلك ضروريا.

وهذه أول إشارة من المشيشي إلى أنه قد يفرض عزلا عاما إذا استمر الوضع الوبائي الحرج في البلاد بعد أن كان يرفض الخوض في هذا الاحتمال لتأثيره الشديد على الاقتصاد المنهار.

وارتفع إجمالي الوفيات في تونس إلى أكثر من عشرة آلاف شخص وسط تحذير مسؤولين من انهيار المنظومة الصحية في البلاد مع بلوغ أقسام الإنعاش طاقتها القصوى في أغلب المستشفيات ونقص في الأوكسجين في بعضها ومعاناة الطواقم الطبية من الإنهاك.



ناجي جلول

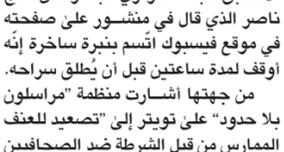
وقال المشيشي ردا على عدم فرض حكومته إغلاقا عاما للسيطرة على الجائحة رغم الانتقادات "نحن نحاول متابعة الوضع الوبائي ونأخذ أيضا الجانب الاقتصادي وإذا استوجب الأمر اتخاذ إجراء راديكالي سنفعل".

وكان المشيشي قد حث مواطني بلاده إلى الإقبال على حملة التطعيم ضد كورونا للحد من انتشار الفيروس، مقرا بأن تسريع حملة التطعيم مرتبط أيضا بجلب المزيد من اللقاحات من مخازن عالمية.

وتلقى أكثر من 306 ألف شخص اللقاح المضاد لفيروس كورونا في تونس منذ بدء حملة التطعيم في منتصف مارس الماضي.

## تبون يدعو لمراعاة مصالح الجزائريين للتخفيف من الاحتقان الاجتماعي

في الجزائر لمسيرة سلمية. أوقفوا القمع". وأفاد صالحى بتنفيذ عمليات توقيف في مدن عدة شهدت على غرار كل يوم جمعة مسيرات للحراك.



عبدالمجيد تبون

الدولة حريصة على التخفيف التدريجي من نسبة البطالة

الجزائري لاختيار مثليه من النساء والرجال". وأضاف "حرصنا على إدماج أصحاب عقود ما قبل التشغيل، متعهدا بالحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن.

وأكد تبون حرصه على توجيه الحكومة للحفاظ على مناصب الشغل بالرغم من الظروف التي تعيشها البلاد في ظل انتشار وباء كورونا.

وتأتي تصريحات تبون أعقاب تظاهر الآلاف في الجزائر العاصمة الجمعة للتنديد بتصاعد القمع الأمني والقضائي للشهيد الحراك الشعبي في تحرك فرقته الشرطة بعنف وفق وسائل إعلام ومشاهد تم تداولها على وسائل التواصل الاجتماعي.

وجاء في تغريدة أطلقها نائب رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان سعيد صالحى عقب التظاهرة "قمع عنيف

الجزائر - طالب الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون السبت بمراعاة مصالح المواطنين خلال التظاهرات والاحتجاجات العمالية في مختلف القطاعات، في خطوة رآها متابعون محاولة للتهنئة والتخفيف من حالة الاحتقان الاجتماعي مع تواصل الحراك الشعبي.

ويعت تبون برسائل طمأنة للشوارع الذي يطالب بتحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية وإحداث تغيير حقيقي، حيث أكد حرص الدولة على التخفيف التدريجي من نسبة البطالة من خلال دعم اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة.

وقال تبون في رسالة قرأها وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الهاشمي جعوب بمناسبة عيد العمال إن "الانتخابات التشريعية المقررة في 12 يونيو المقبل تعتبر فرصة لبناء مؤسسات قوية وذات مصداقية، داعيا الشعب